الشيء واذا كان باراء المجرد بطل على المثل وعلى هذا فيكون قوله او شهر
يزيد ان عدة الثانية فعول الوجوب وقول ابن القاسم في ثلاثة مراجع هذا
الكتاب هنا وعند قوله وقيل لا في الجواب وقيل عند قوله ينبغي لكل ذي
الرضاع الحاصل بالمص بحلق اللسان وقيل من حد الحلق والسعوط بفتح السين ما يصب
في الانف والوجور في الفم هنا بين هو ما يصب من اعلاه اذا اوجر في الحلق وهو
الوجور على المشهور وهو قول ابن القاسم وقال ابن حبيب اذا وصل الى الحلق وهو
انه قد يصل الى الدماغ فيكتسب قول وهو ظاهر كلام المصنف ومتى ما تحقق
على قول ابن القاسم وتحتمل ان يريد الوجور قول ابن القاسم وانما يقال هنا ومن
اوجر عتاد اعلى ما قدمه من استثناء الوصول اليه في اذا دخل في الحلق فهنا اولى
ان يحرم كان حقه ان يقول رضعة ولكنه راعى اللفظ كقوله على
ومن يقتد منكن ادر تقنت الخ على المعنى لقال ومن يقنت
محلها او من غيرها ما تقدم رضاعه عاد ذلك الصبي او ناشزه له
من غيرها ما تقدم او ناشز له كان حقه ان يقول اخواته لا انه راعى لفظ ما
قبله جاء التحريم بالرضاع ثلاثة الرضيع والمرضعة ومحلها جاز كان زيدا
حرمت عليه لانها لا به من الرضاع وجميع انكاريها ابنات اخوانها وبناتا خواتها
لا نهن بنات اعمام وبناتهما وان كانت التي حرمت على اقارب المرضعة الاعلى
بزاخوتها او بني اخوانها وكذلك تحرم على اقارب الزوج الاعلى بني اخوته او بني
او هوانه وتحرم الرضيعة على الزوج وبناته لانها ان بنات ولدها
جدته وقوله اخوة له اي ارضع معه ولم يرضع معه ما تقدم من المراة او ناخر وكذا
ولد الزوج الذي كان للبن فحل الرضاع وبعده وبين الفحل بحرم من يشبه ولد الى
بكن فيها لبن وزنى بوطيه او كان اللبن فيها بكرا بوطيه وسواء كان النكاح صحيحا
او فاسدا ابيح في الولد ويدرء فيه الحد وسواء كانت تلك المراة الى اخره
الشقيقة من الرضاع وهي التي رضع معها والتي الام وهي التي ولدتها الرضيعة
غير ذلك الزوج قبل الرضاع وبعده والتي الاب وهي اولاد الزوج من غير تلك
المراة قبل الرضاع وبعده وقوله ولا اخيه نكاح ابنته نسب الرضاع وابنة ابنه من الرضاع
ولا

ولا خيه من النسب لا من الرضاع نكاح بناتها وكذلك بنات الفحل وهو احرى بانه
اختلف في بنات الفحل وابنة المرضعة باف
استثناء قال ابن عرفة المنع النكاح بفسخه او موت الزوج او
طلاقه والنفقة ما به قوام جسد الادمي وقيل ما يسد الجوعة ويدخل الكسوة وهو
مقتضى قول ابن زرب من الغير من نفقة الناس قال اذا اردت النفقة دون
الكسوة فانها تجب عليه مجتمعا بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
عليهن والاستيراء مدة زمن براءة الرحم بالرضع عصة او طلاق انتهى شبيه
قال بعض الشيوخ حيث زاد الموقوف عليه ترجمة لها شيئا وهو قوله والكسوة
لكل طلقة الواحدة لكلا يرى النفقة وقدم في الباب الاخر ترجمة وهو
الاستيراء فيه مال النفقة انتهى وكلا من ابن عابد وعبد الحق
لغة اذا خلا بها زوجها خلوة يحل جمعها الوطء في طلقها
وهل الاقراء الثلاثة للاستيراء وهو قول الاكثر او الاخير ان
للعدة وهو قول القاضي ابي بكر ورجحه ابن يونس او رجح قول الاكثر وقد ذكر
المختصر المسئلة بقوله والجميع للاستيراء الا الاول فقط على الارجح بحل ما والاصح
الثانية او الثالثة ان لم تحلف في حيض فاسد او ابتداء في الثانية
بقتر وكالكتابية والمعتقة تحت حر والمعتق بعضها وام الولد
بانتبعض فكالحر والعبد وسوا
ابيح للحر واللاة الغر ومن يعتقها في رق وقال بعض الشيوخ ان يعود على الامة
ومن فيها في رق وظاهر كلام الموثق ولو كان الزوج محجوب الذكر فاقم الخصيتين او
بحسبه وهو كذلك قاله ابن شعبان في زاهيه وقال ابن حبيب لا عدة عليها وفي
النكاح الاول من المدونة اذا كان مجبوب الذكر فاقم الخصيتين او
العدة وليستبرئ النساء من ذلك فان تحمل انه لزمه الولد والا فلا على
الرجوع لقول النساء في المقطوع ذكره او انثياه انتصر وقال ابن حبيب
من هند بيضة البسرة والاعدة عليها وقال ابن دينار لولد لاخر المخصي حيها كان
كاهر ولو كان الذاهب منه البسرة
الفقهاء وصح الخصيان انها الخصيتان من الاقتضاء في المدة هذا على ان
بان ظاهر ان ابن الدمين قراه واجيب بان المراد التي تصير بها من دم او ليس الثلاثة
تكون